



فضل

أقوال أئمَّةِ السُّلْفِ وآلِ السُّنَّةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
فِي أَنَّهُ لَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا بِإِيمَانٍ،
وَأَنَّهُ لَا يَصْحُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْآخِرِ

مذهب أهل السُّنَّةِ والحديث السابقين واللاحقين: أَنَّهُ لَا إِيمَانَ إِلَّا
بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا بِإِيمَانٍ، وَأَنَّهُمَا قَرِينَانِ مُتَلَازِمانِ لَا يَنْفَكَانِ، وَلَا
يَصْحُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْآخِرِ.

هذا مذهبهم الذي أجمعوا عليه وصرحوا به، وهو مذهب واضحٌ بَيْنَ
يخرج من مشكاة واحدة، ليس بينهم فيه اختلاف ولا غموض ولا لبس.

فمن وفَّقهَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْهُدَى، وأَرَادَ بِهِ الْخَيْرَ اتَّبَعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ،
وَقَالَ بِمَا قَالُوا، وَكَفَّ عَمَّا كَفُوا عَنْهُ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ إِجْمَاعِهِمْ، وَيَخْالِفُ
مذهبهم باتباع أقوال غيرهم الذين خالفوا السلف الصالح في أبوابِ
الإِيمَانِ، أَوْ تَبَعُ بَعْضَ الْمُتَشَابِهِ مِنْ كَلَامِ الْمُتَأْخِرِينَ مَنْ عُرِفَ بِالسُّنَّةِ
وَاتِّبَاعِ السُّلْفِ كَمَا قَالَ أَيُوبُ السَّخْتَيَانِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ
الْأَهْوَاءِ إِلَّا يَخَاصِمُ بِالْمُتَشَابِهِ.

[الإِبَاةُ الْكَبْرِيُّ] (٨٣٥)

وقال عثمان بن سعيد الدارمي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ»
(٢١٦): إِنَّ الَّذِي يُرِيدُ الشُّذُوذَ عَنِ الْحَقِّ يَتَّبِعُ الشَّاذَ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ،
وَيَسْعَلُ بِزَلَاتِهِمْ، وَالَّذِي يَؤْمِنُ بِالْحَقِّ فِي نَفْسِهِ يَتَّبِعُ الْمَسْهُورَ مِنْ قَوْلِ
جَمَاعَتِهِمْ، وَيَقْلُبُ مَعَ جَمِيعِهِمْ، فَهُمَا آيَتَانِ يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى اتِّبَاعِ
الْأَجْلِ وَعَلَى ابْتِداَعِهِ.

وقال الآخر في «الشرعية» (٢٠١/١) علامه من أراد الله به خيراً سلوك هذه الطريق: كتاب الله، وسنن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، وسنن أصحابه رضي الله عنه، ومن تعهم بمحاسن، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل يليه، إلى آخر ما كان من العلماء، مثل: الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حببل، والقاسم بن سلام، ومن كان على طريقتهم، ومجانة كل مذهب لا يذهب إليه هؤلاء العلماء. اهـ.

ورحم الله الإمام الأوزاعي إذ يقول: اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عنما كفوا عنه، وامسك سيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم .

[روايه اللالكائي (١٠٤/١)]

ومن أقوالهم في ذلك:

١ - قال أبو العالية رحمه الله (٩٠هـ) في قول الله تعالى: **﴿أَوْلَئِكَ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾** [القرآن: ١٧٧] يقول: تكلموا بكلام الإيمان، وحققوه بالعمل.

[الشرعية: ٢٥٢]

٢ - قال سعيد بن جبير (٩٥هـ) رحمه الله: لا يقبل قول إلا بعمل، ولا يقبل عمل إلا بقول، ولا يقبل قول وعمل إلا بنية، ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بنية موافقة للسنة.

[اللالكائي (٢٠)]

٣ - قال الحسن البصري (١١٠هـ) رحمه الله: لا يصلح قول إلا بعمل، ولا يصلح قول وعمل إلا بنية، ولا يصلح قول وعمل ونية إلا بالسنة.

[السنة لحرب (٨٣٢)، و«الشرعية» (٢٥٨)]

وقال: لا يقبل الله قولاً إلا بعمل، من قال وأحسن العمل؛ فقل الله

وقال الإيمان كلام، وحقيقة العمل، فإن لم يتحقق القول بالعمل، لم يفعه القول.

[السلسلة لحرب (١٣٢)، والشريعة (٢٥٥)]

٤ - قال عبد الله بن عبيد بن عمر (١١٣هـ) رحمه الله: الإيمان بالله مع العمل، والعمل مع الإيمان، ولا يصلح هذا إلا مع هذا حتى يقدمان على الخير إن شاء الله.

[الللاذكي (١٥٧٩)]

٥ - قال عطاء بن أبي رباح (١١٤هـ) رحمه الله: ... فألزم الاسم العمل، وألزم العمل الاسم.

[الإبانة الكبرى (١٣٤٢)]

٦ - قال فرات بن سلمان رحمه الله: انتهينا مع ميمون بن مهران (١١٧هـ) إلى دير القائم، فنظر إلى الراهب، فقال لأصحابه: فيكم من بلغ من العبادة ما بلغ هذا الراهب؟

قالوا: لا.

قال: فما يفعه ذلك ولم يؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم؟

قالوا: لا يفعه شيء.

قال: كذلك لا يفع قول بلا عمل.

[أ تاريخ الرقة (١٤)]

٧ - قال قتادة (١١٧هـ): لا يقبل الله قوله إلا بعمل.

[الغیر الطبری ١٩/٣٤٠]

٨ - قال حسنان بن عطية رحمه الله: إن الإيمان في كتاب الله صار إلى العمل، فقال: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُوْكَ الَّذِيْنَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَّ فَلَوْلَاهُمْ وَلَا ذُكْرٌ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا رَادَهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى زَيْنَهُ يَرْجِلُوْنَ﴾** ثم صرّهم إلى العمل،

٨ - قال: «الَّذِينَ يَقْسِمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِدُونَ تَأْتِيَكُمْ هُنَّ الظَّمَّانُونَ حَتَّىٰ هُنَّ دَرَكْتُ عَدَّ زَيْمَهُ وَمَعْفَرَهُ وَرَزْقُكَرِيمٌ» [الأناضال] [الإبانة الكبرى] (١٣٤٤)

٩ - قال الزهرى (١٢٥هـ) رحمه الله: كنا نقول: الإسلام بالاقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان قول وعمل فرينان، لا ينفع أحدهما إلا بالأخر [رواه أبو عمرو الظمكى كما في «مجموع الفتاوى» (٢٩٥/٧)]

١٠ - قال زيد بن أسلم (١٣٦هـ) رحمه الله: .. لا بد أن تعمل عملاً تصدق به إيمانك.

[«الإيمان» لابن أبي شيبة (١٣٦)]

١١ - قال الأوزاعي (١٥٧هـ) رحمه الله: أدركتُ مَنْ أدركتَ من صدر هذه الأمة، ولا يُفرّقون بين الإيمان والعمل ..

وقال: الإيمانُ والعملُ كهاتين - وقال بإصبعيه - لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان.

[«الستة» للحرب (١٣٠)]

وقال: لا يستقيمُ الإيمانُ إلا بالقول، ولا يستقيمُ القولُ إلا بالعمل، ولا يستقيمُ الإيمان والقولُ والعملُ إلا بالنية وموافقة للستة، وكان مَنْ مَضَى مِنْ سَلْفِنَا لَا يُفرّقون بين الإيمان والعمل، العملُ من الإيمان، والإيمان من العمل.

[«الإبانة الكبرى» (١٣٨٣)]

١٢ - قال الوليد بن مسلم رحمه الله: سمعت الأوزاعي (١٥٧هـ)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، وسعيد بن عبد العزيز (١٦٧هـ) ينكرون قول من يقول: إن الإيمان قول بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان.

[اللاركاشي (١٥٨٦)]

- ١٣ - قال داود بن أبي هند (١٤٠هـ) نَحْنُ: لا يستقيم قول إلا بعمل، ولا قول وعمل إلا بآية موافقة السنة.
 [اصوات السنة، لأبي ابن أبي عثمان (١١٥٢)]
- ١٤ - قال محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عمار (١٤٥هـ) نَحْنُ: لا يصلح قول إلا بعمل.
 [السنة، عبد الله (١١٩٤)]
- ١٥ - قال سفيان الثوري (١٦١هـ) نَحْنُ: لا يصلح قول إلا بعمل
 [السنة، عبد الله (١١٩١)]
 وقال: كان الفقهاء يقولون: لا يستقيم قول إلا بعمل، ولا يستقيم قول وعمل إلا بآية موافقة المسنة
 [الإبانة التجويفي (١١٨٥)]
- ١٦ - قال محمد بن مسلم الطافعي (١٧٧هـ) نَحْنُ: لا يصلح قول إلا بعمل
 [السنة، عبد الله (١١٨٠)]
- ١٧ - قال فضيل بن عياض (١٨٧هـ) نَحْنُ: لا يصلح قول إلا بعمل
 [السنة، عبد الله (١١٨٠)]
- ١٨ - قال وكيع بن الجراح (١٩٦هـ) نَحْنُ: قال أهل الإيمان، لا يحرى قول إلا بعمل، ويعقد، وباصابة السنة
 [روم الكلام للمهروي (١٦١)]
- ١٩ - قال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) نَحْنُ: أخذناه من قتانا: قول وعمل، وأنه لا يكون قول بغير عمل
 [السنة، عبد الله (١١٧٧)]
- ٢٠ - قال محمد بن إدريس الشافعى (٢٠٤هـ) نَحْنُ: وكذلك الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم نقولون إن

الإيمان، قول، وعمل، ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر
أحمد بن حميد رواه البخاري عليه أحسن ٢٣: ٤٥٤

٤١ - قال الحميدي (٢١٩هـ) في «عقيدته» (٣): . . . وار
الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولا يقع قول إلا بعمل، ولا عمل
وقول إلا بية، ولا قول وعمل ونية إلا بستة.

٤٢ - أحمد بن حببل (٢٤١هـ) في الإيمان لا يكون إلا بالعمل.
[السنة للخالى ٩٦٢]

٤٣ - قال المروني (٢٦٤هـ) في «شرح السنة» (٨): . . . لا
إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان.

٤٤ - قال سهل بن عبد الله التستري (٢٨٣هـ) في الإيمان إذا
كان قوله بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قوله وعملاً بلا نية فهو لفاق،
وإذا كان قوله وعملاً ونية بلا سُنَّة فهو بدعة.

[الإبانة الكبيرى ١١٩٦]

٤٥ - قال الأحرى (٣٦٠هـ) في «الشرعية» (٢/٦١): لا
تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان تعلقاً،
ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان، حتى يكون عمل بالجوارح اهـ.
وقال (٢/٥٥٦): لا يصح الدين إلا بالتصديق بالقلب، والإقرار
باللسان، والعمل بالجوارح، مثل الصلاة، والزكاة والصيام، والحجـ،
والجهاد، وما أشبه ذلك . اهـ.

٤٦ - قال ابن بطة في «الإبانة الكبيرى» (١٧٥): فقد ثلثت
عليكم من كتاب الله تعالى ما يدل على العقول، من المؤمنين أن الإيمان قول
و عمل، وإن من صدق بالقول وترك العمل كان مكتفياً، وبعدها من
الإيمان . وار أنه لا يصل قوله إلا بعمل، ولا عمل إلا بقول اهـ.

٢٧ - قال البيغوي (٦٥١هـ) في «شرح السنة» (١١/١):
لر يكول الدبر في محل القسول والرضا إلا بانضمام التصديق إلى
العمل. اهـ

٢٨ - قال ابن الحنفي عبد الوهاب الشيرازي (٥٣٦هـ) في «الرسالة الواضحة» (٨٠٢/٢): والدلالة أيضاً على أن الإيمان قول وعمل، قول الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصُعدُ الْكَلْمُ الطَّيْبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يُرْفَعُ﴾ [أفاطر ١٠]

فَأَخْبِرْ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقَوْلَ لَا يُرْفَعُ إِلَّا بِالْعَمَلِ؛ إِذَا الْعَمَلُ يُرْفَعُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ قَوْلًا لَا يَقْتَرَنُ بِالْعَمَلِ لَا يُرْفَعُ.

وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانُوا هُمْ خَيْرُ الْفِرْدَوْسِ نُرُّلَا﴾ [الكهف: ١٠٧].

فأخبر أن كل من لا يقترب عمله بقوله؛ فلا حظ له في الحسنة
وقال الله تعالى: «وَإِن لِّغْفَارْتُ لِمَن تَابَ وَأَمْنَ وَعَمَلَ صَلَحًا ثُمَّ أَهْنَىٰ»
[طه: ٨٢]، فأخبر تعالى أنه لا يغفر إلا لمن يجمع له القول والعمل،
 فهو لا ينفع أحدهما دون صاحبه.

وقال يحيى: «اتَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُنَّ حِلْمَةٌ ①»
[البيت: ٧]، فوصف أن الإيمان قولٌ وعمل، وأن القول لا ينفع إلا بالعمل،
كما أن العمل لا ينفع إلا بالقول. اهـ

٢٩ - قال العمراني الشافعى (٥٥٨هـ) في «الانتصار في الرد على المعتلة القدورية الأشئر» (٧٦٨/٢):

وقد أخبر الله سبحانه في القرآن أنه إنما يدخل العباد الجنة بالإيمان والعمل في آيات كثيرة . ولم يذكر الله في القرآن دخول الجنة بغير عمل ، بل أخبر أنه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ، وأخبر أنه لا يغفر

ولو لم يكن عليهم من الدليل إلا قوله تعالى: «وَمَا أَرْدَى إِلَّا
الْأَنْجَانَ لِمَنْ يَكُونُ شَهِيدًا وَتَقْسِيمُ الْأَصْلَوْةَ وَعِدْلُهُ وَذَلِكَ يَعْلَمُهُ
اللَّهُ - ١٥ - فَإِنْ هُوَ إِلَّا بِالْإِحْلَاصِ وَالْعَدْلِ لَكَانَ كَافِي
الْأَسْدِلَالُ». اهـ

^٣- قال ابن ربيعة (٧٢٨م) في المجمع الفتاوى (٤٣٣/٧)

وله يسع أن يكون الرجل موسى باقه ورسوله قبله، أو يكله ولسانه ولم يزد واجباً ظاهراً ولا حسنة ولا زكاة ولا حسماً ولا غير ذلك من الواجبات لا لأجل أن الله أرجحها مثل أن يؤدي الأمانة، أو يصدق الحديث، أو يعدل في قضية وحكمه من غير إisan باقه ورسوله لم يخرج بذلك من الكفر، فإن المشركيين وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل موسى باقه ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يحصر بإيجابها محمد .^{اه}

وقال (١٨/٢٧٢). فالظاهر والباطن متلازمان، لا يكون الظاهر مستقيماً إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بد أن يستقيم الظاهر، ولهذا قال النبي : «الا إن في الجسد مصنعة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد الا وهي القلب» .^{اه}

وقال في «شرح العدة» (٢/٨٢)؛ حقيقة الدين - هو الصاغة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل له شيئاً مما دان به ديناً، ومن لا دين له فهو كافر .^{اه}

٣١ - قال ابن القيم (٧٥١) كافية في «الحوادث» (ص ١٩١)؛
الإنسان له ظاهر وباطن، وظاهرة: قول اللسان وعمل العوارج، وباطنه
تصديق القلب والقيادة ومحبه

فلا ينفع ظاهر لا باطن له، وإن حفظ به الدمار وعصم به الحال
والذرية .^{اه}

ولا يحرر باطن لا ظاهر له إلا إذا عذر بمحض أو التبرع ومحض
علال .^{اه}

٦٤
فَتَحْكُمُ الْعَمَلُ ظَاهِرًا مَعَ عَدَمِ الْمَانِعِ دَلِيلٌ عَلَى فَسادِ الْبَاطِنِ وَحَلْوَةِ
الْإِيمَانِ، وَنَفْضُهُ دَلِيلٌ لَنْقَصَهُ، وَقُوَّتُهُ دَلِيلٌ قُوَّةٌ أَهْرَافٌ
٣٦ - قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسْنٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْوَهَابِ
١٢٨٥هـ: فَلَا يَنْفَعُ الْقَوْلُ وَالتَّصْدِيقُ بِدُونِ الْعَمَلِ أَهْرَافٌ
وَيَعْدُ فَهْدًا كَلَامُ أَعْلَامِ السُّنَّةِ، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، وَأَهْلُ الْبَصِيرَةِ
وَالْعِلْمِ وَالْإِتِّياعِ، وَهُوَ كَلَامُ نَيْرٍ وَاضْعَفُ لِمَنْ أَرَادَ اللَّهُ هُدَائِتَهُ لِاتِّياعِ
أَتَارُهُمْ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَلَا تَرْجِمَانٍ، قَدْ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ وَأَجْمَعُوا
عَلَى أَنَّهُ لَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا بِإِيمَانٍ، وَأَنَّهُمَا قَرِينَانٌ
مُتَلَازِمانٌ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَأَنَّهُ لَا نِجَاهَ لِلْمُوْحَدِ مِنْ
عِذَابِ اللَّهِ إِلَّا بِالْعَمَلِ، أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ تُشَكِّلْ عَلَيْهِمُ الْأَحَادِيثُ
الْوَارِدَةُ فِي (الشَّفَاعةِ)، وَلَا حَدِيثُ (البَطَاقَةِ)، وَلَا أَحَادِيثُ (مَنْ قَالَ لِلَّهِ
إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ)، بَلْ هُمْ رَوَاتُهَا، وَأَوْعِيَتُهَا، وَحَمِلْتُهَا، وَهُمْ أُولَئِكَ
النَّاسُ بِفَهْمِهَا وَمَعْرِفَةِ الْمَرَادِ مِنْهَا، فَلَمْ تُشَكِّلْ عَلَيْهِمْ كَمَا أَشَكَّلَتْ عَلَى
الْمُتَّاخِرِينَ، وَلَمْ يَفْهَمُوا مِنْهَا نِجَاهَ الْمُوْحَدِ مِنَ النَّارِ بِمُجْرِدِ التَّلْفِظِ
بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: إِنَّمَا يَرْكَنُ الْعَمَلُ فِي الإِيمَانِ لِمَ
يُؤْمِنُ بِأَحَادِيثِ الشَّفَاعةِ، وَلَا بِأَحَادِيثِ فَضْلِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، بَلْ آمَنُوا بِهَا
جِيَعاً، وَبِيَسْوَادِ الْمَرَادِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَمْ يَشَكِّلْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْتَطِعْ
فِيهَا وَلَا الجَمْعُ بِسَيْنَهَا، وَرَدُّوا عَلَى مَنْ خَالَفُوهُ مِنَ السَّرِجَةِ وَالْخَوَارِجِ
وَسَائِرِ أَهْلِ الْبَدْعَةِ، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَسْلُكَ بِنَا سَلِيلَ السَّلْفِ الصَّالِحِ، وَأَنْ
يَصْرِفَنَا بِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْهَذْلِيِّ وَالْحَزْنِ

فصل

المرجنة يتحجرون بتقسيم بعض أهل العلم للإيمان
إلى أصل وفرع لاستنطاف ركيبة العمل

نقدم في الفصل السابق كلام أمته الشدة وأهل الحديث والآخر أنه لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان، وأنهما قريبان لا يبعلا أحدهما عن الآخر.

هذا كلامهم الواضح البين، الذي لا لبس فيه ولا اشتاء، وإن من عجب أمر مرحلة عصرنا من يدعى اتباع الشدة والحديث تركهم لهذه الأقوال الكثيرة الواضحة من أهل القرون المفضلة ومن بعدهم، ولكنهم لكلام بعض أهل العلم في تقسيم الإيمان إلى (أصل) و(فرع) وتفصيله تفسيرات المرحلة التي تختلف مراد فاعلها ومقصودها، للتوصيل بذلك إلى أن هؤلاء العلماء موافقون له في استنطاف ركيبة العمل، وأنه فرع وكمال في الإيمان يصح الإيمان بذاته ويكون من أهل الشفاعة.

ولا يخفى على كل ذي بصيرة أن هذا قول المرحلة الأولى ومن تابعهم عليه من الجهة والأشاعرة. ومن ذلك:

- قال أبو الحسن الأشعري: الإيمان هو التصديق بالعقل، وأما القول باللسان والعمل بالأرقاء فغيره، ليس صلقي بالقلب، أي أمر يوحدي الله تعالى، واعترف بالرسل تسلينا لهم فيما حاولوا به من عددهم تعالى بالقلب صحيحاً إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مومناً بآيات الله والرسل، نسخة من موسوعة العقائد (١٣٠٠).

- وكذلك البهوي والخلبي فـما الإيمان إلى العمل وطبعه؟ وهذا-

الأخير) وهو الإيمان بالله ورسوله وهو الذي يخل من الكفر
وأهونه أن وهو الإيمان بالله ورسوله وهو الذي يكتمل بمحنة الله
والإنسان، وبخاصة الإنسان، ولا يكفر ناره.
التي يحيى يفرق بين الإنسان والله، والإيمان به، ويروي أن النصيحة
وهو إنسان يحيى، أما عمل القلب وعمل الجوارح فإيمان الله
ونكرة هذا التفريق عنده عند الحليمي: أن الكفر هي مقابلة الإنسان
به، لا (الإيمان به)، فترك العملين (عمل القلب والجوارح) ليس كفر (١١)
الإيمان عند الساس (٢٠١/٣)

فيه لام وغيرهم من أهل الكلام هم سلف مراجعته عصرنا في هذه
المادة.

وهذا التقييم صحيح إذا ما حملناه على قول السلف الصالح في
الإيمان أنه قول وعمل، وأن له ظاهر وباطن، وأن القول والعمل فريتان
لا يصح أحدهما إلا بالآخر، كذلك الأصل والفرع فريتان متلازمان لا
يتفاوت أحدهما عن الآخر، فلا يصح الأصل ولا يقبل إلا بفرعه المتمم
له، فهو فرع لازم، لا يتصور وجود الإيمان الباطن بدونه.

فمن أتى بالتوحيد والإقرار وبالتصديق الذي هو الأصل فإنه لا بد
من أن يأتي بما يصدقه ويشهد له بصحمة أصله الذي أتى به، وذلك بأن
يأتي بفرعه الذي هو أعمال الجوارح، فإن لم يأت به كان تركه للعمل
نكذيب للأصل، كما قال الأجري ^{كتابه} في «الشريعة» (٦١٤/٢):
فالاعمال رحمة الله بالجوارح تصدق عن الإيمان بالقلب والسان،
فمن لم يصدق الإيمان بعمله بجوارحه مثل: الطهارة، والصلوة،
والزكاة، والصيام، وال Hajj، والجهاد، وأشياء لهاته، ورضي من نفسه
بالمعرفة والقول لم يكن مؤمناً، ولم تفع المعرفة والقول، وكان تركه
للعمل نكذيب لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقاً منه لإيمانه. اهـ.

فالأصل الذي هو عمل الباطن يمتنع أن يقوم بالقلب ولا يظهر أثر ذلك على الحوارج، ويُمْسِي من باب أولى أن يكون تاماً بدون عمل ظاهر، وإذا رأى هذا الأصل بالكلية زال الفرع معه ولا بد.

- قال أبو عبد القاسم بن سلام رحمه الله في «الإيمان» (٦٥): فهكذا الإيمان هو درجات ومتازل، وإن كان سُمِّي أهله معاً اسمًا واحدًا، إنما هو عمل من أعمال تعبد الله به عباده، وفرضه على جوارحهم، وجعل أصله في معرفة القلب، ثم جعل المنطق شاهداً عليه، ثم الأعمال

وقال: وإنما تلك دعائم وأصول، وهذه فروعها زائدات في شعب الإيمان من غير تلك الدعائم. اهـ

- قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٨٧/٧): فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملاً قليلاً لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق كما قال أئمة أهل الحديث: (قول وعمل)، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن لازم له متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد. اهـ

وقال (٥٤٤/٧): والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان، فمن قصد منهم إخراج القلوب أيضاً وجعلها هي التصديق فهذا ضلال بين، ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن. اهـ

والكلام في هذه المسألة يطول وذلك بتشعّع كلام من يتحجرون بهم ومعرفة سياقه، وأوله وأخره؛ حتى تقف على حقيقة قولهم وما يقصدون، ثم مقارنته بكلامهم الآخر حتى لا تكون أقوالهم متساقضة.

- قال ابن تيمية رحمه الله في «الجواب الصحيح» (٤/٤): فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلّم بعضه بعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف

ما عادته يعيشه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضوع آخر، فإذا عرف بُعدُه وعادته في معانٍ غيره أرادها في على معرفة مراده، والظاهر، كان هذا مما يُسعَى به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وتركه خلاف المعنى الذي جرب عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على متنافضاً، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريراً لكلامه عن موضعه، وتبدلاً لمقاصده وكذباً عليه. اهـ.

وهذا ما صنعته مرحلة عصرنا مع من احتجوا بهم على هذا التقسيم لإسقاط ركبة العمل، وبيان ذلك من وجوه

١ - أن الذين قالوا بهذا التقسيم كابن منده، والمرزوقي، وأبن تيمية، وأبن رجب رضي الله عنه وغيرهم قد نقضوا أصول المرحلة الذين يصححون إيمان العبد بدون عمل، فصنفوا الكتب في الرد على المرحلة الذين لا يقولون بركبة العمل، ويصححون إيمان العبد بمجرد إثباته بالشهادة.

٢ - أن الذين يقسمون الإيمان إلى (أصل) و(فرع) من أهل السنة يكفرون تارك الصلاة تهاوناً وكسلًا، وينقلون إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، وهذا ما لا يقوله مرحلة عصرنا، بل يردونه أشد الردا

وعليه؛ فاما ان يقال عمن قسم هذا التقسيم

٣ - إن ركن الصلاة من أصول الإيمان عندهم لا فرقاً من فروعه، فلا يصح إيمان العبد عدهم إلا به، فقد تضادرت الأدلة على وصف ناركها بالشرك والكفر، وسيأتي نقل كلام ابن تيمية رحمه الله - وهو من يقسم الإيمان إلى أصل وفرع - أن المراد بهذه الأحاديث الكفر والشرك الأكبر المخرج من الملة.

- قال العصيل بن عياض رض: أصل الإيمان عبادنا وفرعه بعد الشهادة والتوحيد، وبعد الشهادة للنبي صل بالبلاغ، وبعد أداء القراءة صدق الحديث، وحفظ الأمانة، وترك الخيانة، والوفاء بالعهد، وصلة الرحم، والتضحية لجميع المسلمين، والرحمة للناس عامة.

[السنة] أحمد الله (١٢٩٣)

- وقال حضر بن برقان رحمه الله: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز: أما بعد؛ فإن عرى الدين، وقوائم الإسلام: الإيمان بالله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، فصلوا الصلاة لوقتها.

[الإيمان] ابن أبي شيبة (ص ٣٤)

- وقال ابن قتيبة رحمه الله: ومن الأصول: الصلاة والزكاة والصوم وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً، وهذا هو الأمر الذي من آمن بأنه مفروض عليه، ثم قصر في بعضه بتوان، أو اشتغال، فهو ناقص الإيمان حتى يتوب ويرجع .اه.

[المسائل والأحوية] (ص ٣٣)

- وقال أبو عبيد رحمه الله في كتاب «الإيمان» (٣٠) بعد أن ذكر الأحاديث في الحباء، وحسن العهد، ورد السلام وغيرها من شعب الإيمان، قال: فكلُّ هذا من فروع الإيمان .اه.

بينما لما ذكر الصلاة والزكاة جعلهما من الأصول، بدليل أنه جعل التارك لهما كافراً لا ينفعه النطق بالشهادتين وهو لا يؤديهما.

ب - أو يقال: كون تسميتهم أعمال الجوارح فرعاً من فروع الإيمان لا يعني عندهم أن ترك جميع الأعمال ليس كفراً؛ بدليل تكفيهم لتارك الصلاة، وبعض الأعمال عندهم من فروع الإيمان الازمة التي ينتفي إيمان القلب بانفائها، وبعض الأعمال من كمال الإيمان الواحد، وببعضها من كمال الإيمان المستحب، كما قال ابن تيمية رحمه الله في

المجموع الفتاوى، (٣٨٢/٣) وهو يتكلّم عن هذه المسألة: . وجود الفروع الصحيحة مستلزم لوجود الأصول . اهـ
ومما يزيد ذلك بياناً أن بعض من يقسم الإيمان إلى أصل وفرع يجعل عمل اللسان ونطقه بالشهادة من فروع الإيمان، فعلى قول المرجنة يكون قول اللسان من فروع الإيمان التي يمكن الاستغناء عنها، ويصبح الإيمان بذاتها وهذا لا يقوله إلا مرحلة الجهمية الذين خالفوا إجماع السلف وأئمة السنة في أنه لا يصح إيمان عبد قادر على النطق بالشهادة إلا بالنطق بها .

- قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٦٠٩/٧): فأما الشهادتان إذا لم يتكلّم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطناً وظاهراً عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير علمائها، وذهب طائفة من المرجنة وهم جهمية المرجنة: كجهم والصالحي وأتباعهما إلى أنه إذا كان مصدقاً بقلبه كان كافراً في الظاهر دون الباطن، وقد تقدم التنبية على أصل هذا القول وهو قول مبتدع في الإسلام لم يقله أحد من الأئمة . اهـ

فالنطق باللسان وإن قالوا: هو من فروع الإيمان؛ فإنما يريدون به أنه فرع لازم يدل انتفاء الملزم .

وكذلك يقال في أعمال الجوارح الظاهرة: إنها لازمة للإيمان الباطن لا تنفك عنها البينة، وانتفاءها بالكلية يدل على أنه لم يبق في القلب إيمان .

- قال ابن تيمية رحمه الله (٥٤٢/٧): وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبه له، الرُّؤُم صرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة، فيما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال

هو موجب ما في القلب ولا زمه ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضاً تأثير فيما في القلب، فكل منها يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل ثبت ويقوى بفرعه. اهـ.

وقال (٢٣٤/١٣): فإن اعتقاد القلب أصل لقول اللسان، وعمل القلب أصل لعمل الجوارح، والقلب هو ملك البدن. اهـ

وقال (٦٢١/٦): قد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه ولم يوجد واجباً ظاهراً، ولا صلاة ولا ركأة ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات.. ومن قال: بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات - سواء جعل فعل تلك الواجبات لازماً له، أو جزءاً منه فهذا نزاع لفظي - كان مخطئاً خطأ بيئاً، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات العلية ما هو معروف، والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها. اهـ.

فهذا كلام ابن تيمية رحمه الله بين واضح في عدم قبول إيمان عبد من غير عمل، وهو من الذين يحتاجون بتقسيمه للإيمان إلى أصل وفرع ولكن فهموا من هذا التقسيم غير ما أراده منه قائله، فحرفوه على عقيدتهم الإرجائية فأسقطوا به ركيبة العمل، وصححوا إيمان العبد بدون عمل الجوارح فوافقوا بذلك المرجئة الأولى التي (أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات العلية ما هو معروف).